

4. مشروع بمضامين مطمئنة

أيها السيدات والسادة،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2015 يقدم تطمينات بخصوص حالة المالية العمومية و الوضع الاقتصادي إنه مشروع يرسخ المكاسب، و يبقى ماليتنا العمومية من المنزلقات الممكنة، و يحمل تدابير تسيير في اتجاه تقوية أداء الاقتصاد الوطني و إرساء التوازنات الاجتماعية. و نسجل بهذا الخصوص:

1 العودة إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كرافعة أساسية للاقتصاد و تضمين المشروع لدعم هذا القطاع بخلق صندوق تسريع الانبثاق الصناعي و تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين درهم لذلك في مرحلة أولى. و لا يفوتني هنا أن أذكر أن تقوية الصناعة الوطنية، و تنمية قوى الإنتاج عموماً، هو من صلب توجهاتنا كحزب، و عنصر أساسي في برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي، و دافعنا على هذا التوجه بقوة خلال سنوات عديدة. و نحن نسجل أهمية تضمين هذا التوجه في مشروع قانونه المالية، بشكل ملموس، و تعبير الحكومة عن إرادتها في تطوير الصناعة الوطنية التي بدونها لا يمكن الحديث عن بلد صاعد و قوي و مؤثر ..

2 من المؤشرات المطمئنة كذلك تخصيص الحكومة لـ 189 مليار درهم للاستثمار العمومي بزيادة تقارب 4 ٪ عن السنة المالية الجارية، كما أن توقعات النمو ليست سلبية إجمالاً (حوالي 4٪) في ظروف اقتصادية صعبة عالمياً، خاصة مع شركائنا الأساسيين في الإتحاد الأوروبي، و إن كانت هذه النسبة لا تفي بالحاجيات الملحة في سوق الشغل، غير أن مؤشرات أخرى إيجابية قد تساعد على تجاوز هذه النسبة إذا كان المحصول الفلاحي أفضل من توقعات المشروع (موسم فلاحى متوسط) اعتباراً لتأثير هذا القطاع على نسبة النمو و سوق الشغل في العالم القروي. و بهذا الخصوص لا بد أن نسجل التحسن المستمر في نسبة ارتباط مستويات النمو الاقتصادي بالتقلبات المناخية، و أصبح هذا النمو مرتبطاً أكثر بتطور الإنتاج الداخلي الخام غير الفلاحي. و لا بد من الإشارة إلى أن منحى الانخفاض في سوق النفط قد يساعد ، إذا ما استمر في وضعه الحالي، على تحسين المالية العمومية و نسب النمو علماً أن المشروع يفترض ثمن 103 دولار للبرميل كمعدل خلال سنة 2015 .

3 توقعات المشروع بخصوص معدل التضخم تبقى إيجابية ومؤشر على استقرار الأسعار، وهو ما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطنين ، غير أنه لا بد من التنبيه إلى أن منحى الانخفاض في الأسعار بشكل حاد قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني و بشكل خاص في القطاع الفلاحي.

4 يتوقع المشروع تحسنا في الموارد بنسبة 2,19 %، ومن المؤشرات الإيجابية بهذا الخصوص تجاوز حجم الضرائب المباشرة لحجم الضرائب غير المباشرة لأول مرة، ونذكر أننا كنا ننتقد غلبة الضرائب غير المباشرة في كل مشاريع قوانين المالية السابقة. كما نلاحظ ارتفاع الضريبة على الشركات بنسبة 7% مما يؤشر على نجاعة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، وتحسن تحصيل الضرائب، و تقلص نسب التملص، التي تظل قائمة مع ذلك، كما يستمر القطاع غير المهيكل في الاستفادة من إعفاء ضريبي عملي وغير معلن، و تضييع بذلك خزينة الدولة والمال العام في مبالغ مالية هامة لا بد من تدابير إضافية لاسترجاعها للمساهمة في التقليل من عجز الميزانية وإرساء العدالة الجبائية التي نطالب ونعمل من أجلها منذ سنوات عديدة.

إنها، أيها السيدات و السادة، بعض المؤشرات المطمئنة على وضعية ماليتنا العمومية و اقتصادنا الوطني، إضافة إلى مؤشرات أخرى، تؤكد التزام الحكومة ببرنامجها و توجهاتها الإصلاحية. وتسجيل ذلك لا يعني رضانا المطلق على المشروع، و لا نعتقد أن الحكومة نفسها تشعر بالرضا الكامل، فهي تجتهد لتجاوز الإختلالات و النواقص، وتسير في طريق الإصلاح الذي ندعمه ونسعى إليه ونعمل من أجله، و ملاحظتنا تندرج ضمن هذا السعي وهذا العمل.